

وازعية التغيير الاجتماعي في الإسلام ودورها في بناء المجتمع (دراسة مقارنة)

أ. د/ محمد عياد قريبع

المقدمة

إن البناء الاجتماعي يقوم على التغيير في البناء الحاصل داخل البناء النفسي لأبناء أمة من الأمم، أو أي مجتمع من المجتمعات، ولكن هذا التغيير لا يحصل بين عشية وضحاها، وإنما يتطلب ذلك زمناً وأجلاً محدداً. وللأديان دور مهم في طبيعة هذا التغيير، فالديانة المسيحية ترى أنّ الإنسان قد ارتكب خطأ بخروجه من الجنة متمثلاً في سيدنا آدم وزوجه (عليهما السلام) مما ترتب على ذلك انحراف طبيعته وفسادها، وكان لابدّ - بناء على ذلك - من تجسّد الله سبحانه في شخص المسيح عيسى بن مريم (عليهما السلام) ليخلص الإنسان وينجيّه، ويكون عضواً فاعلاً في بناء المجتمع باعتباره أحد المرتكزات الأساسية في قيام أمة نهضة تنمويّة، وأمّا اليهود فقد أخلّوا بأصول الرسالة التي يزعمون الانتساب إليها، واستعاضوا عنها بالتلمود، ممّا ترتّب عليه حدوث خلل في بنيتهم الاجتماعية.

أما الإسلام، الدعوة الخاتمة، فقد رعى أبناءه وخصهم بالرعاية والعناية والتشريع ليكون مجتمعاً فاضلاً، يربط فيه الفرد بالمجتمع، ويغرس فيه الشعور بالولاء، فلا تمايز ولا تقسيم في هذا التركيب الاجتماعي إلا على أساس التقوى والعمل الصالح.

من هذا المنطلق، جاء اختيار موضوع هذا البحث، الموسوم بـ(وازعية التغيير الاجتماعي في الإسلام ودورها في بناء المجتمع) وذلك من أجل الوقوف على أبعاد هذه الوازعية ومساراتها في الإسلام وغيره لدى بعض المفكرين، وما مدى نجاعتها في بناء أركان المجتمع الإنساني.

قام هذا البحث بالإضافة إلى هذه المقدمة، على تمهيد، وثلاثة مباحث وخاتمة، ثم قائمة الهوامش والإحالات، يلي ذلك المصادر والمراجع، وكانت على النحو الآتي:

فالتمهيد اشتمل على بيان مفهوم التغيير، وما يحيط به من معانٍ، كتوطئة لما سيأتي بعده بشكل موجز ومختصر، وأمّا المبحث الأول، فتناول مفهوم التركيب الاجتماعي وأسس الفلسفة والأخلاقية، بينما تناول المبحث الثاني، أساليب الرعاية الاجتماعية في الإسلام، في حين تناول المبحث الثالث، وازعية التغيير الاجتماعي في الإسلام ودورها في بناء المجتمع، وأمّا الخاتمة فتضمنت أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، بعد ذلك الهوامش والإحالات، ثم قائمة المصادر والمراجع.

لقد اعتمدنا في تناول مباحث وجزئيات هذا البحث على المنهج التحليلي مع العرض والسرد التاريخي، وذلك من أجل بيان أبعاد وازعية التغيير الاجتماعي في الإسلام ودورها في بناء المجتمع.

وقد اقتضى هذا المنهج - خطة البحث - أن نستعين في إنجاز هذا البحث بكثير من المصادر والمراجع، يأتي في مقدمتها القرآن الكريم، بالإضافة إلى عدد من المصادر والمراجع الأخرى التي تتصل بموضوع البحث، على النحو التالي:

التمهيد:

قبل الشروع في الحديث عن مفاصل هذا البحث، تجدر الإشارة إلى بيان مفهوم التغيير، وما يحيط به من معانٍ، كتوطئة لما سيأتي بعده بشكل موجز ومختصر.

فالتغيير يعني تغيير الشيء عن حاله، وتحويله وتبدله بقول غير مكانه أي حول مكانه وبدله، فكأنه جعله مكان غيره، وتغيير الأشياء والأحوال، اختلافها وتبدل أحوالها وأوضاعها.

والتغيير يدل على تغير الأحوال من حالة إلى حالة أخرى، وانتقالها من حال الصلاح إلى حالة الفساد، وبالعكس.⁽¹⁾

ويقال أيضاً، تغايرت الأشياء أختلفت، والمغيّر هو الذي يغير على بغيره أدواته ليخفف عنه ويريحه، والغير الاسم من قولك غيرت الشيء فتغير، وغارهم الله بخير ومطر يغيرهم غيراً وغياراً ويغورهم، أصابهم بمطر وخصب.⁽²⁾

والتغيير يطلق ويراد منه في هذا المقام، تغير اجتماعي يشتمل على جميع جوانب التغيير في المجتمع، ولا يقتصر على التغيير الأخلاقي وحسب.⁽³⁾ ولا وجه لموازنته بما ذهب إليه كارل ماركس (1818-1883م) ومن قبله هير اقليطس (540ق.م-475ق.م) من أن التناقض هو جوهر الأشياء، ومن ثمّ فهو تغيير شامل ومطلق، وأن التناقضات هي أساس التغيير في كل العمليات منذ بداية تطور الأشياء إلى النهاية.⁽⁴⁾

ومردّ طبيعة هذا التغيير الاجتماعي في الإسلام، قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ {الرعد:11} فقد ربطت هذه الآية القرآنية الكريمة التحوّل الاجتماعي مطلقاً لآية أمة من الأمم، أن حالها لا ينصلح ما لم يغير أبناءها من بنائهم النفسي بما يجعلهم قادرين على تحسين أحوالهم وأوضاعهم نحو الأفضل، هذا البناء القائم على المثل العليا والقيم السامية التي تكفل سعادة أبناء هذه الأمة أو تلك

واستقرارهم وطمأنينتهم وحرّيتهم، حتّى يستطيعوا أن يفكروا في تطوير أنفسهم نحو الأحسن، ويجدوا المجال المناسب للعمل في سبيل ذلك. وهذا ما سيتمّ تناوله من خلال المباحث الآتية :

المبحث الأول: مفهوم التركيب الاجتماعي وأساسه الفلسفية والأخلاقية:

وفي هذا المبحث ستكون البداية بتحديد مفهوم التركيب الاجتماعي، اعتماداً على جملة من آراء علماء الاجتماع، ثم تحرّي الأساس الحتمي والأخلاقي لعدم تجانس التركيب الاجتماعي، وذلك ما يقول به الفلاسفة.

1- مفهوم التركيب الاجتماعي:

يستخدم مفهوم التركيب الاجتماعي في صورته الواسعة ليشير إلى التنظيم الشامل للعناصر والوحدات التي يتكون منها المجتمع، وبهذا المعنى استخدمته (ماكفير) و(بيدج) في الجزء الثاني من كتابهما (المجتمع) والذي أفرداه لبحث التركيب الاجتماعي، حيث ناقشا فيه جملة من الموضوعات، منها: الأسرة والمجتمع المحلي والطبقة، والطائفة، والعنصرية، والمجتمع المؤقت.⁽⁵⁾ وبفس المعنى يستخدمه (فورتس) فيرى بأن التركيب الاجتماعي، هو ذلك التركيب المنظم والمتناسق للأجزاء المختلفة التي يتكون منها المجتمع.⁽⁶⁾ وأما (فيرث) فبين أن التركيب الاجتماعي يشير إلى العلاقات الاجتماعية والجوهرية التي تحدد الشكل الأساسي للمجتمع، وتبين أن الطريقة التي بواسطتها تنفذ الأعمال⁽⁷⁾ وأكد (نادل) بأننا لانستطيع دراسة وفهم التركيب الاجتماعي بمعزل عن الأدوار الاجتماعية التي يتخذها الأفراد في المجتمع، وأن المجتمع يتكون من بنيات اجتماعية متعددة، وهناك تكامل بين الأدوار الاجتماعية نظراً لاتصالها الوثيق والمباشر بعضها مع بعض.⁽⁸⁾ وبحسب ما يرى علماء الأنثروبولوجيا الاجتماعية البريطانيون فإن الشيء المهم في التركيب الاجتماعي ليس هو معرفة الأجزاء التي يتكون منها ذلك التركيب الاجتماعي كما يرى (ماكفير وفورتس) أو معرفة العلاقة بينهما كما يرى (فيرث ونادل) وإنما المهم هو إيجاد وتوضيح المبادئ التي تحكم التنظيم التركيبي والقوة المؤثرة فيها، ولهذا عندما نصف التركيب الاجتماعي سنضطر للذهاب إلى المبادئ التي تكون الحياة الاجتماعية الحقيقية.⁽⁹⁾

إن مفهوم التركيب الاجتماعي يمكن أن يرسى أرضية مشتركة لمناقشة وجهات النظر المختلفة بهذا الخصوص بإبرازه المبادئ التي تحكم التنظيم التركيبي والقوة المؤثرة فيها، وإذا كانت مسألة وجود الطبقات من المسلمات التي لا خلاف فيها⁽¹⁰⁾ فإن مفهوم الطبقات والعلاقات فيما بينها هو من الأمور التي اختلف فيها الباحثون وانقسموا حيالها إلى مدارس، ويمكن أن نلاحظ في

هذا الصدد اتجاهين كبيرين⁽¹¹⁾ تتمحور فيهما جوانب هذه الدراسات، فالاتجاه الأول ينظر إلى الطبقة المستغلة على أنها هي بديل للطبقات الأخرى، وأن العلاقة بينهما هي علاقة صراع وهذا هو جوهر الاتجاه الماركسي، ولكن القول بأن الطبقة هي بديل للمجتمع والطبقات الأخرى، لا يعني أنها تستهدف إبادتها وإنما تعني إلغاء تبعية الأفراد للطبقات، وذلك من خلال إلغاء الملكية الخاصة أي بتشكيل طبقة ليس لها طبقية وأما الاتجاه الثاني، فينظر إلى الطبقة على أنها- حسب تصوير سبنسر- عضو في جسم المجتمع ولها وظيفة تؤديها بالتكامل مع بقية طبقات المجتمع.⁽¹²⁾

إن الاتجاه التكاملي يصدر عن حكم فلسفي يقر التفاوت بين الناس، وأما اتجاه الصراع فهو يتمرد على هذا الفهم، ولكن ليس بصيغة فلسفية أو أخلاقية بالمعنى الذي يقترن مع الخيار الإنساني، إنما يكون بالكشف عن قوانين حتمية تبشر بمجتمع مساواة، ولكن ليس أن يمر المجتمع بمراحل تطورية يكون التفاوت فيها شرطاً ضرورياً للمساواة الموعودة. وهكذا ينقسم الناس إلى اتجاهين أساسيين، هما مذهب الأصناف (الطبقات) ومذهب المساواة.⁽¹³⁾

2- النظرة الفلسفية والأخلاقية إلى المجتمع :

إن تلمس جذور النظرة الفلسفية والأخلاقية يقتضي ضرورة تتبع الفكر الإنساني من حلقاته الأولى، والبدائية ستكون مع أبرز أعلام الفكر اليوناني:

أفلاطون (427 ق.م-347 ق.م) :

إن أصدق مايعبر عن نظرة أفلاطون إلى المجتمع هو مؤلفه (الجمهورية) لأنه نموذج مثالي للتنظيم الاجتماعي الذي يقترحه اتساقاً مع منظوره الفلسفي والسياسي والاجتماعي والأخلاقي الذي يرصد منه المجتمع، ويمكن رسم خارطة أفكار أفلاطون في هذا الجانب كالاتي:

إن دولة أفلاطون المقترحة هي دولة قيم تأتي العدالة في طبيعة تلك القيم والعدالة عدالتان: عدالة في الإنسان الفرد، وعدالة في الدولة، والدولة وسط أكبر من الإنسان الفرد، فالأرجح أن العدالة أظهر في الوسط الأكبر.⁽¹⁴⁾

وأن الدولة لعدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه وافتقاره إلى معونة الآخرين،⁽¹⁵⁾ ولا يقتصر على هذا السبب في تفسير نشوء الدولة. وأفلاطون يقر - أولاً - نظام تقسيم العمل، إذ أن التعاون أسهل من الاستقلال بالعمل⁽¹⁶⁾ وأما أساس هذا التقسيم فهو طبيعي، إذ أن كل اثنين غيران، وكل واحد مختلف عن غيره موهبة، والأنجح حصر قوى الفرد العقلية في موضوع واحد، فينجم عن ذلك أن كل الأشياء تكون أوفر مقداراً وأجود نوعاً وأسهل إنتاجاً، إذا التزم العامل بما يميل إليه طبعه من الأعمال.⁽¹⁷⁾ ويؤكد أفلاطون اختلاف الملكات الفردية بين بني الإنسان، وينجم عن ذلك الاختلاف في استعداد الأفراد لتولي المهن المختلفة، وهو لغرض إقناع الناس باختلاف حظوظهم واستعداداتهم لتسلم الوظائف العامة في جمهوريته، ويبتدع أسطورة يضيف عليها صبغة علمية ميثولوجية، وهذه الأسطورة هي أن (الإله) الذي جبل الناس وضع في طينة بعضهم ذهباً ليتمكنهم من أن يكونوا حكاماً، وهم الأكثر احتراماً، ووضع في جبلة المساعدين فضة، ووضع في العتيدين نحاساً وحديداً ليكونوا زراعاً وعمالاً.

وأما بصدد الحراك الاجتماعي وخلود الانتماء الطبقي، فإن أفلاطون يرى أن الأولاد يمثلون والديهم، إلا أنه قد يلد الذهب فضة والعكس، وعلى العموم فهو يسمح بحراك اجتماعي ضيق المجال يعتمد على جدارة الفرد ومدى استعداده.⁽¹⁸⁾

مما تقدم يظهر خطأ ما يشاع عن أفكار أفلاطون في المساواة ولو في جمهورية مثالية لا ظل لها في الواقع، كذلك يلاحظ أن أفلاطون إذ يقر التمايز الاجتماعي، ولكنه لا يعزوه إلى أساس طبيعي، وإنما يتذرع بالأساس الطبيعي لتبرير استمرار التمايز وبقاء تقسيم العمل بحسب الملكات الإنسانية.

أرسطو طاليس (384 ق.م-322 ق.م):

يشترك أرسطو طاليس مع أفلاطون بالمنظور السياسي والأخلاقي الذي يعالج من خلاله الموضوعات التي يطرحها، وإذا كان أفلاطون قد استخدم

هذا المنظور لرسم جمهورية مثالية، فإن أرسطو طاليس قد استخدمه في تحليله ونقده للواقع، ولكن ما يهم من أفكار أرسطو طاليس في هذا الصدد، هو رأيه في نشأة الدولة، ونظرته إلى الطبقات الاجتماعية في ثنايا الدولة الناشئة، وهو في سياق تحليله لذلك الواقع، يمزج بين هذين الرأيين لدرجة أنه لا يعود هناك مبرر للفصل بينهما، فالدولة عنده لا يمكن أن تكون إلا دولة طبقات، ويرى أرسطو طاليس أن كل دولة هي بالبدئية اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير وأن أهم الخيارات كلها يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات، وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة⁽¹⁹⁾.

إن نواة الاجتماع الإنساني تبدأ من اجتماع الجنسين للتناسل، ففي الإنسان نزعة طبيعية لأن يخلف بعده موجوداً على صورته⁽²⁰⁾، ويستطرد أرسطو طاليس مقررًا أن هذه الطبيعة وهي ترمي إلى البقاء، قد خلقت بعض الكائنات للإمرة وبعضها للطاعة، إنما أرادت الطبيعة أن الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفه سيداً، كما أن الطبيعة هي التي أرادت - أيضاً - أن الكائن

الكفاء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبداً، وبهذا تمتزج منفعة السيد والعبد⁽²¹⁾.

وهكذا يلاحظ أن أرسطو طاليس يرى ويؤكد العلاقة التكاملية بين الفرد السيد وعبده، كما هي العلاقة بين الفرد وزوجه، وأن هذا التكامل يقوم على أساس طبيعي يحقق المصلحة للأطراف جميعاً، ومن اجتماع الفرد وزوجه وعبده تتشكل قاعدة العائلة، وفيما بعد ذلك تكون المسألة كمية لا غير، إذ أن تجمع عدة عائلات يؤلف القرية، وأن اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة⁽²²⁾.
وهكذا فالإنسان بالطبع كائن اجتماعي، بل هو أشد قابلية للاجتماع من النحل⁽²³⁾.

وأما بالنسبة إلى الطبقات الاجتماعية، فيرى أرسطو طاليس أن سلطان الأحرار على العبيد كسلطان العقل على البدن، وأن المساواة أو انقلاب السلطة

بين هذه العناصر المختلفة يكون شراً للجميع، وكما أن من الخير للحيوانات المستأنسة أو الأهلية أن تخضع للإنسان؛ لأن في ذلك أمنها، كذلك من الخير أن يسود هذا القانون العام بين الناس الأحرار والعبيد. إن البعض هم أحرار بالطبع والآخرين هم عبيد بالطبع، وأن الرق في حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل.⁽²⁴⁾ أما رق الحروب فيراه أرسطو طاليس غير عادل؛ لأنه لا يستند إلى أسس طبيعية.⁽²⁵⁾ وبذلك فإن أرسطو طاليس يستمر إلى النهاية مدافعاً عن الرق الطبيعي.

نظرة اليهود إلى المجتمع :

لا يسوغ لمؤمن أن يشك بمصدر الرسالة اليهودية، وصدق الرسل الذين بلغوا عن الله سبحانه هديه، إلا أن اليهود وبزعامة أحبارهم قد طوروا بالتحريف والتبديل في التوراة، وباستعاضتهم عنها بالتلمود، عقيدة تخدم أهواءهم ومصالحهم المادية الضيقة، وتوسعوا في ذلك حتى أدخلوا بأصول الرسالة اليهودية التي يزعمون الانتساب إليها، ولسنا هنا بصدد تقييم سير هؤلاء، إنما نريد أن نبين أنهم استطاعوا أن يغرسوا في نفوس أبناء ملتهم أنهم شعب مميز، وأن ذلك يؤهلهم للسيادة على البشر، كل البشر، ويبيح لهم ابتزازهم، وقد تناول القرآن الكريم بعضاً من هذه المغالطات، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ {آل عمران: 75}.

إن ما يمكن تقريره هنا هو أمران اثنان: الأول أن اليهود قد نظروا إلى المجتمع الإنساني على أنه ينقسم إلى قسمين، يهود وغير يهود، وأن لليهود قوامة على سائر البشر⁽²⁶⁾، وأما الثاني والخطير جداً فهو أن هذا الاعتقاد قد مهد لظهور ايديولوجية لحركة عنصرية غاية في الدهاء، وهي الحركة الصهيونية التي راحت تعمل بكل جدية وبكل إخلاص لهدف مركزي هو تحقيق سيادة الصهيونية على العالم أجمع، وقد كشفت مقررات مؤتمرات الصهيونية العالمية عن هذا الهدف، والسياسات الموصلة إليه بكل وضوح ودقة، بل وقد ثبت للعالم مصداقية نوايا الصهيونية بما وضعت من برامجها في حيز

التنفيذ. (27)

موقف رجال الدين المسيحي :

أكدت المبادئ المسيحية على المساواة بين الناس، إذ ليس هناك يهودي ولا يوناني، وليس هناك عبد ولا حر، كما أنه ليس هناك ذكر ولا أنثى في المعاملة – واجبات وحقوق – لأن الناس جميعاً مرجعهم واحد في الإنسانية. (28) إلا أن روح المسيحية هذه لم تُعمر في المجتمع طويلاً، وسرعان ما عكس رجال الدين المسيحي اتجاه المساواة هذا في المسيحية في مسارات ملائمة للأهواء وللنظم القائمة حتى ساد الاعتقاد بأن المساواة التي بشرت بها المسيحية هي مساواة الآخرة، وأن المساواة في الدنيا هي شيء غير ذي بال؛ لأن الحياة الدنيا نفسها شيء عابر (29)، بل وذهب بعضهم إلى تسويغ التقسيم الطبقي الإقطاعي إلى تسويغ عقلي أو شبه عقلي، طبقاً لنظرية سماها (تاوئي) بالنظرية الوظيفية للتنظيم الطبقي، ومن مقتضاها أن المجتمع يشبه الجسد الإنساني في أن كلاً منهما يتكون من أعضاء مختلفة، ولكل عضو وظيفته الخاصة التي تميزه عن غيره من الأعضاء، وما يحصل عليه كل عضو يختلف من حيث كميته عما يحصل عليه العضو الآخر. (30)

إن ما حصل من ممارسات من بعض رجال الدين المسيحي يجب ألا ينسحب على تعاليم نبي الله عيسى بن مريم (عليهما السلام) لأن في ذلك مجاوزة للحقيقة، وغاية ما يقال في هذا الصدد أنه إذا كان البشر لا يؤمنون على تعاليم الرسل، فليس من العدل أن يتحمل الرسل أوزار المنحرفين من البشر.

جان جاك روسو (1712م-1778م) :

ناقش جان جاك روسو في كتابه (أصل التفاوت بين الناس) مسألة المساواة الإنسانية، ولكي يكون لأفكاره مدخل إلى الواقع، فقد وضع كتابه العقد الاجتماعي الذي استوعب فيه نظرية (جاك لوك) السياسية وفتحها في الثورة الفرنسية، ولنبداً مع جان جاك روسو في كتابه الأول: (أصل التفاوت بين الناس) منهجياً يتساءل عما إذا كان يستطيع الاهتداء إلى مصدر التفاوت بين

الناس، إذا نحن نبدأ بمعرفتهم⁽³¹⁾، فمعرفة طبيعة الإنسان هي التي توصلنا إلى الهدف، على أنه يعود فيؤكد أنه ليس بالهين تمييز ما هو أصلي مما هو صناعي في طبيعة الإنسان الحالية.⁽³²⁾ ويرصد جان جاك روسو نوعين من التفاوت، حيث يدور في خلد أن للجنس البشري نوعين من التفاوت، أحدهما ما يسميه تفاوتاً طبيعياً أو فيزيائياً؛ لأنه من وضع الطبيعة؛ ولأن قيامه على فارق السن والصحة وقوى الجسد وصفات العقل والنفس، والآخر هو ما يمكن تسميته بالتفاوت الأدبي أو السياسي؛ لأنه تابع لنوع من الاتفاق؛ ولأنه مبني على تراضي الناس، أو على الأقل إجازتهم إياه وسماحهم به. وهذا النوع الأخير قائم على امتيازات يتمتع بها بعض الناس اجحافاً بحقوق الآخرين، كأن يكون أصحاب تلك الامتيازات أوسع غنى أو أعلى شرفاً أو أشد قوة، أو كأن يكونوا في وضع يمكنهم من فرض الطاعة على من هم دونهم.⁽³³⁾

ويؤكد جان جاك روسو أن الطبيعة قد جادت بالمساواة على الناس، وأما التفاوت فقد أقامه هؤلاء الناس⁽³⁴⁾، إذ كانوا متساوين تساوياً طبيعياً قبل أن تحدث فيهم العلل الفيزيائية المختلفة بعض الفروق المميزة⁽³⁵⁾، والاستعباد حالة طارئة على حالة الطبيعة، إذ هو ناشئ من تبعية الناس بعضهم لبعض ومن الحاجات المتبادلة التي تجمعهم، وهذا الوضع إذ لم يكن موجوداً في حالة الطبيعة، فإن كل إنسان كان فيه طليقاً من النير، وكانت شريعة الأقوى باطلة⁽³⁶⁾، ويتتبع جان جاك روسو تدرج الإنسان من حياة الطبيعة إلى حياة المجتمع المدني، ويرى أن ذلك هو أساس تطور التفاوت، وأنه إذا ما تم تتبع سير التفاوت إلى الأمام في مختلف تطوراته وثوراته، لوجد أن أولى خطواته يوم أنشئ القانون وقام حق الملكية، وأن الخطوة الثانية يوم أنشئت الحاكمية والخطوة الثالثة والأخيرة يوم استبدلت السلطة الشرعية بالسلطة الاستبدادية بحيث إن حال الغني والفقير أجزيت في الدور الأول، وحال القوي والضعيف أجزيت في الدور الثاني، وحال السيد والعبد أجزيت في الدور الثالث، وهذا آخر درجة للتفاوت والحد الذي تنتهي إليه جميع الأدوار الأخرى.⁽³⁷⁾

وحيث إنه لا يستطيع المجتمع العودة إلى حال الطبيعة بعد هذه التطورات الكبيرة، ولما لم يكن لإنسان سلطة طبيعية على أقرانه، ولما كانت القوة لانتج حقاً، فإن الأساس الوحيد الباقي للسلطة الشرعية في المجتمعات البشرية هو الاتفاق.⁽³⁸⁾

لذلك كانت آراء جان جاك روسو هذه هي السند الفكري للمطالبة بالمساواة والتكافؤ في الحريات والحقوق المدنية بين الناس.

بارون دي مونتسكيو (1689م-1755م):

يرى مونتسكيو أن الناس يولدون متساوين⁽³⁹⁾، لأجل هذا فهو يفند ما ذهب إليه روسو من كون الرق له أساس طبيعي في النفس البشرية، إلا أنه يرى للرق أسباباً طبيعية تتمثل في الإقليم وأثره على ساكنيه، وأنه لا بد من التفريق بين الأقاليم التي تفرض على أهلها الرق وبين الأقاليم التي ترفض الرق لأسباب طبيعية كبلاد أوروبا.⁽⁴⁰⁾

إن الأساس الطبيعي للرق كما يراه مونتسكيو يتمثل في أن الأقاليم الحارة تجعل أهلها لا يقومون بعمل شاق إلا خوفاً من العقاب، وعليه يصبح الرق ضرورة لحياة هؤلاء، فهو في الوقت الذي يرفض فيه الرق بالنسبة لمجتمعه حيث يقول "بأن الرق مرفوض بيننا"⁽⁴¹⁾ يحتمه على مجتمعات أخرى، إنه يقصر الرق الطبيعي على بلدان العالم دون بعضها الآخر.

وفي الحقيقة لم نجد مفكراً أقسى على الإنسانية من مونتسكيو، فهو يكشف عن محتوى عنصري شديد الغلو، إذ يرى أنه من الطبيعي جداً أن يفكر في كون اللون هو الذي يقوم عليه جوهر الإنسانية، بل هو يستنكر أن يكون للزنجي روحاً، ولا ينبغي أن يلقي في الذهن كون الله البالغ الحكمة قد وضع روحاً طيبة على وجه الخصوص في جسم تام السواد.⁽⁴²⁾ ويذهب مونتسكيو إلى أبعد من هذا، إذ لا يرى في المسيحية متسعاً لهؤلاء، حيث إنه من المحال الاعتقاد بأن هؤلاء الأدميين من الناس، وذلك أنه إذا ما افترض أنهم أناس فيصبح الاعتقاد أن النصارى هم غير النصارى.⁽⁴³⁾

إن مونتسكيو لا يكشف عن روح الشرائع بقدر ما يكشف عن طبيعة العقلية الأوروبية الاستعمارية والاستعمالية، فهو يصور دور رجال الدين المسيحي وموقفهم من ظاهرة الرق، ويرى أن لويس الثالث عشر ألم كثيراً من القانون الذي يجعل زواج مستعمراته عبيداً، غير أنه وافق عليه عندما ألقى في روعه أنه اضمن وسيلة لهدايتهم إلى النصرانية⁽⁴⁴⁾.

حياة المجتمع في الإسلام:

المجتمع الإنساني في الإسلام، الدعوة الخاتمة، يتكون من الأفراد، ومتى تربي الفرد وكمل عقله وصفت نفسه وتهذبت روحه وتقوى جسده، كان المجتمع صالحاً وقوياً ومهذباً، ومع ذلك فقد رعى الإسلام المجتمع، وخص أفراد وجماعته بالتوجيه والتربية والتشريع ليكون مجتمعاً فاضلاً؛ لأن الإسلام – وهو الدين الخالد – جاء لبناء الفرد ولبناء المجتمع معاً، ولتربية الفرد وإقامة الدولة، ولرعاية الإنسان وقيادة المجتمع والإنسانية، ولم يعمد إلى تقسيم الأفراد والمجتمعات إلى طبقات أو فئات أو طوائف إلا على أساس التقوى والعمل الصالح، ولذلك عمل الإسلام على اتخاذ جملة من الخطوات والأسس الاجتماعية، من أجل بناء مجتمع فاضل متين البنين ومتراص الجوانب ومتماسك الأركان، منها:

1- إقامة الروابط الاجتماعية كلها سواء أكانت على نطاق الأسرة أم على مستوى الأقاليم أم على مستوى الأمم والدول والشعوب، وخاصة الروابط المعنوية والأخلاقية، كالترحم والتعاطف والتكافل والمحبة والأخوة والتعاون والمساواة، وغير ذلك من المبادئ الأخلاقية، والتشريعات الاجتماعية والأنظمة والأحكام والقوانين العادلة.

ويهدف الإسلام من وراء إقامة هذه الروابط إلى ربط الفرد بالمجتمع، وأن يغرس فيه الشعور بالولاء والانتماء إليه، وأن يكون الفرد مشاركاً في شؤون المجتمع، ومسؤولاً فيه في الوقت نفسه، وخشية أن يكون تأثير المجتمع سلبياً أو منحرفاً، وبالتالي يفرض هذا الانحراف على الأفراد الذين يستظلون

به، فقد أقامت الشريعة الإسلامية مؤسسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على المستويين الفردي والجماعي، وعلى الصعدين الخاص والعام، لضمان التوجيه السديد وإيجاد المناخ الصالح، وتهيئة البيئة الملائمة، قال رسول الله (ﷺ): (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته).⁽⁴⁵⁾ وقال (ﷺ): (من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فمن لم يستطيع فبلسانه، فمن لم يستطيع فبقلمه، وذلك أضعف الإيمان).⁽⁴⁶⁾

كما تتجلى مسؤولية المجتمع عن الفرد في مبدأ التكافل الاجتماعي والجهاد وحفظ الحقوق، والأموال، والأنفس بالعدل، وإقامة الجانب الثاني من مؤسسة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الواقع على عاتق الدولة أو الأمة لقوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ {آل عمران: 104}. ووصف القرآن الكريم المجتمع الفاضل بذلك في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ {آل عمران: 110} وهدد الله سبحانه الأمة التي ترضى بالمنكرات والظلم والطغيان الذي يصدر عن الأفراد، وبين لهم أن الإثم يعم الجميع، وأن البلاء ينذر المجتمع، قال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ {الأنفال: 25} وقال جل ذكره: ﴿وَلَا تَرْكَبُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَمَا تَمْسِكُ النَّارُ وَمَالَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءٍ ثُمَّ لَا تُنصَرُونَ﴾ {هود: 113}.

وصور رسول الله (ﷺ) هذه العلاقة الوطيدة بين الفرد والمجتمع بقوله (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)⁽⁴⁷⁾ ويؤكد الرسول الكريم هذا الترابط بين أفراد المجتمع، والتأثير المتبادل بينهم، ووجوب الأخذ على يد الظالم المنحرف لإنقاذ الجميع بقوله: (مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا على سفينة فصار بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا ما استنقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا: لو أنا خرقنا

في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً⁽⁴⁸⁾.

وأهم الروابط الاجتماعية على الإطلاق في الإسلام الأسرة ورابطة الدم التي تتكون من مجموعة الأفراد، ومن مجموع الأسر يتكون المجتمع، فكانت عناية الإسلام بالأسر جلية واضحة وصريحة منذ أول تكوينها باختيار الزوجين، ثم في تربية الأولاد، بدءاً من الحمل، وانتهاءً إلى تحقيق العدل والتوازن والحكمة والتكافل والمساواة في تنفيذ الوصية والميراث بعد الموت، وتقرير مبدأ النفقة بين الأقارب .

وقد حرص الإسلام على وضع التشريع والنظام الاجتماعي على مختلف المستويات، وهي:

- الأسرة.
- علاقة المسلمين فيما بينهم.
- علاقة المسلمين بغير المسلمين في ظل الدولة الإسلامية.
- علاقة الدولة الإسلامية بالدول الأخرى.
- علاقة الدولة الإسلامية بالمسلمين القاطنين خارج الدولة الإسلامية.

وهذه الروابط الأسرية والتشريعات الاجتماعية والأخلاق الفاضلة تدعو إليها النظم الأخرى، ولكن يبقى الفارق واضحاً، ويبقى أثر الإسلام متميزاً؛ لأن هذه الروابط والأنظمة والأخلاق تعتمد في ظل الإسلام على العقيدة، وترتكز على الإيمان، وهذه العقيدة تكون رقيباً داخلياً ومحاسباً ذاتياً على الالتزام بالأخلاق ومحاسبة النفس وإحياء الضمير في مراقبة الله سبحانه في السر والعلانية.

ويقول أحمد الشرباصي عن الأخلاق والوازع الديني: (إنما يفعل الإنسان الخير، ويتمسك بخصال البر، ويتصرف التصرف النبيل، ويتحلى بالخلق الجميل لفائدة عاجلة يرجوها أو لثواب أجل ينتظره، أو لضرر يريد دفعه، أو لإعجاب بالخلق الجميل في حد ذاته، دون نظر إلى ثواب أو إلى عقاب

والوازع الديني الصادق يحقق لصاحبه كل هذه المعاني).⁽⁴⁹⁾
وتأكيداً لهذه المبادئ الفاضلة والأسس الاجتماعية الناجعة، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَبْشِرُوا بِالْجَنَّةِ الَّتِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ نَحْنُ أَوْلِيَائُكُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهِي أَنْفُسُكُمْ وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَدَّعُونَ نُزُلًا مِّنْ غَفُورٍ رَّحِيمٍ وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ {فصلت: 29-32}.

وأما الأنظمة الوضعية فقد تدعو إلى التحلي بالأخلاق الفاضلة، ولكن لا تؤمن الوسائل الكفيلة للتطبيق والتهديب؛ لأنها عاجزة عنها، ولا تملك الأساليب التي تحيي الضمير الذي يردع النفس والذات، وقد تدعو للأخلاق ولا تؤمن أو تلتزم بها، ويضاف إلى ذلك أن بعض الأنظمة الوضعية تتعارض في حقيقتها وفلسفتها ووجودها مع القيم المعنوية، وتتكرر للأخلاق والقيم الثابتة، وتفترض التطور في الأخلاق بما يناسب المبادئ المادية التي وضعتها بنفسها، فتجعل المادة أساس الحياة، وتخلق الطبقات في المجتمع، وتقيم أو ترفض الصراع الطبقي بينهم لزرع الحقد والضغائن والكراهية في النفوس، لتكون النتيجة لذلك، التفاوت بين مكونات المجتمع وأفراده.

لذلك فالإسلام يهدف إلى إقامة المجتمع الفاضل المتصف بكل ما هو نافع وخير، وينأى به عما هو ضار ومفسد لمناحي الحياة.

2- يعد الإسلام كشرية ومنهاج، من أقوى الروابط التي توحد بين أفراد المجتمع وفئاته ومكوناته، ويجعل منه قوى مترابطة، تتعاون على الخير والبر والتقوى والعمل الصالح، وتحافظ على مقوماته، وتدفع عنه غائلة الأعداء.⁽⁵⁰⁾

3- يكفل الإسلام مهابة النظام الاجتماعي في النفوس، ويمنع انتهاك حرماته وذلك أن كل نظام لا بد له من رادع وسلطة تضمن تنفيذه، وتلاحق من يخرج عليه، وتعاقب المخالف من خلال الأجهزة المختصة.⁽⁵¹⁾

إذن ليس هناك على وجه الأرض قوة تكافئ قوة التقيد بمبادئ الإسلام

في احترام النظم، ومراعاة متطلبات تماسك أركان المجتمع، والحفاظ على استقرار نظامه والتنام أسباب الراحة والطمأنينة بين أفراد وفئاته المختلفة، وبذلك يعم الرخاء، وتعيش الإنسانية في هدوء وسلام.

4- يحقق الإسلام التوازن بين الفرد والمجتمع، فلا يطغى الفرد ويستأثر بمقدرات المجتمع، مما يؤدي إلى شقاء المجتمع، كما هو الحال في النظام الرأسمالي، ولا يستبد المجتمع بالفرد ويتحكم فيه ويسلخ عنه قيمته وخصائصه ووظيفته في الكون، وهو ما تحاول الشيوعية القيام به على نطاق واسع لتجعل من الفرد آلة للإنتاج، وعبداً للدولة أو للحاكمين فيها.

إن الدين- أي الإسلام - الذي يحقق للفرد تنمية العقل وكمال النفس وتهذيب الروح وتقوية الجسد، يؤدي إلى إصلاحه، ويكون صلاحه وإصلاحه صلاحاً وقوة للمجتمع؛ لأن المجتمع مجموعة أفراد، وأن الأمة تتكون من مجموع أفرادها، وأن بناء الأمة على أكتاف أبنائها، وأن قوة الأمة من قوة العناصر فيها، وأن صلاح المجتمع يتحقق عندما يتحقق صلاح أفراده.

ومن جهة أخرى، فإن المجتمع يتكون من جهات متعددة على اختلاف مسمياتها، فإن تقدمت جهة على أخرى، وقع الاختلال في المجتمع والفساد في الأفراد، فعلى سبيل المثال: إن ما نراه اليوم من تقدم في العلوم، ورقى في الحضارة والمدنية، مع تخلف في الطاقات الروحية والأخلاقية، أو الضمور والانكماش في المبادئ السامية والقيم الإنسانية الرفيعة، أدى إلى شقاء المجتمع وسيطرة المادية عليه، وأصبح الفرد عبداً للألة والتقانة، وضعف الوازع الديني، وفقدت الثقة بالدين نفسه، ثم زاد الانحراف، وتصدع البناء الاجتماعي وحينئذ تأتي وظيفة الدين الإنسانية ودور الإسلام السامي، وذلك من خلال إقامة التوازن بين جميع الجوانب الاجتماعية، دون أن يسيطر جانب على جانب أو يهتم بناحية ويعرض عن أخرى، أو يستأثر بميزات وخصائص، ويحرم منها غيره.

إن المجتمع كالفرد لا تصلح أحواله إلا عند إقامة توازن وتكامل في الالتزام بالعقيدة الإلهية، والتحلي بالأخلاق الحميدة السامية ومراعاة أداء الشعائر والواجبات الدينية التي جاء بها الإسلام وأمر بأدائها من خلال ما ورد في الرسالة الخاتمة التي جاء بها خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد (ﷺ) وصدع بها الكتاب العزيز.

المبحث الثاني: أساليب الرعاية الاجتماعية في الإسلام:

أولى الإسلام الرعاية الاجتماعية المثلى للمسلمين، أينما ما كانوا وحيثما حلّوا، وذلك من خلال اتباع عدد من الأساليب والنظم التي ترعى حياتهم وتهتم بها بما يجعلها متمشية مع مبادئ وقيم الدين الإسلامي الحنيف. ولكي تتمكن الرعاية الاجتماعية في مجالاتها المختلفة وتحقيق الأهداف والغايات المرسومة لها، لا بد أن تتبع وتستخدم الأساليب والوسائل المناسبة للهدف أو الغاية المرسومة أو المبتغاة منها، مع مراعاة نوع الرعاية والسن وظروف وفئة من تقدم إليهم هذه الرعاية، فأساليب ووسائل الرعاية الاجتماعية في الإسلام تختلف بحسب حال الفئات الاجتماعية المستهدفة بالرعاية الاجتماعية في المجتمع. ومن أبرز أساليب الرعاية الاجتماعية في الإسلام:

1- توفير القدر الضروري من المتطلبات الحياتية من غذاء وسكن وبيئة صحية صالحة، وخدمات مناسبة، وتدابير صحية وطبية وقائية وعلاجية وإنمائية، وفي توفير مثل هذه الجوانب لأفراد المجتمع ليس فقط رعاية لشؤونهم ومتطلباتهم بل فيها رعاية نفسية واجتماعية وروحية وجمالية لهم؛ لأنها تمس جوانب شخصياتهم كافة.

والإسلام يقف من جميع الجوانب الخدمية والتدابير الصحية والطبية المحققة لقوة وصحة وحسن هيئة الفرد والمتمشية في تطبيقها مع مبادئه وقيمه موقف المؤيد والمدعم، ومن النصوص القرآنية الكريمة الداعية إلى الأخذ بأسباب القوة والصحة ونظافة البدن والثوب والمكان، وإلى حسن الهيئة وجمال المنظر، قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ {البقرة: 195} وقوله

تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ {النساء:29} وقوله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ {الأنفال:60} وقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ {الأعراف:31} وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَافِعُ كَثِيرَةٌ وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ﴾ {المؤمنون:20-21} وقوله تعالى: ﴿وَيُنزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ {الأنفال:11}.

فهذه الآيات القرآنية الكريمة هي على سبيل المثال لا الحصر، وهي تدعو وتحث كما يبدو من ظواهر معانيها على الإهتمام بالإنسان في قوته وصحة ونظافة بدنه، وهذا أسلوب من أساليب الرعاية الاجتماعية التي كفلها الإسلام للإنسان.

2- تأكيد روح العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع ومكوناته وتوزيع الثروات بفسط وعدالة، بحيث ينال الأفراد والأسر ما يمكنهم من تحمل نفقات رعاية وتربية أولادهم وكفالة ذويهم، ومن القيام بمسؤولياتهم في تدعيم الرعاية الاجتماعية والرخاء الاجتماعي في مجتمعهم، وقد كشفت بعض الدراسات عن أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين المستوى الاجتماعي والاقتصادي للأسرة وبين المستوى الفكري للأطفال، فكلما ارتفع المستوى المعيشي والاجتماعي للأسرة زاد في العادة النمو الذهني لأطفالها.⁽⁵²⁾

وأسلوب تدعيم الرعاية الاجتماعية في المجتمع، وتدعيم روح التعاون والتراحم والتعاطف والتكاتف والتكافل في أوساطه عن طريق نشر العدالة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل للدخول والثروات، وتأكيد الحرية الفردية والاجتماعية في نطاقها الأخلاقي والاجتماعي هو من صلب تعاليم ومقاصد الإسلام.⁽⁵³⁾

3- التأكيد على أساليب الوقاية في مواجهة المشكلات التي تواجه الفرد، سواء أكانت هذه المشكلات صحية أم نفسية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية أم دينية أم خلقية، وذلك على أساس مبدأ أن الوقاية خير من العلاج، ومن أبرز تلك

الأساليب في مجال الرعاية الصحية الاهتمام بالتغذية الصحية والرياضة البدنية والتوعية الغذائية والصحية، ومن أساليب الوقاية في مجال الرعاية النفسية تقوية روح الإيمان في النفوس، وروح الصبر والقناعة والتعويد على القيام بأداء العبادات والشعائر الدينية، والمساعدة في إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية الأساسية، ومن أساليب ووسائل الوقاية في مجال الرعاية الاجتماعية المساعدة في إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد والفئات المستهدفة لخدمات هذه الرعاية ومساعدتهم على الاندماج في الحياة العامة، وعلى بناء علاقات اجتماعية وتكوين صداقات ناجحة، ومنع حصول الجريمة والقضاء على أسبابها قبل وقوعها، وسد الذرائع والابتعاد عن الشبهات، واستخدام أسلوب المتابعة والرقابة الاجتماعية، وسن التشريعات والقوانين التي تنقل القواعد الدينية والخلقية إلى نطاق الإلزام القانوني، ولكن بشرط أن يقتن هذا النقل على المستوى الدستوري بوضع ضوابط وحدود واضحة، لا يخرج عنها المشرع الوضعي حين يرى نقل قاعدة أخلاقية إلى نطاق الإلزام القانوني، وأن يكون لهذه الضوابط والحدود قوة الدستور، بحيث تصبح القوانين التي تصدر خلافاً لها غير دستورية.⁽⁵⁴⁾

4- توجيه وإرشاد الأسر وأفراد المجتمع وجماعته إلى ما فيه خيرهم وصلاحهم وصلاح دينهم وصلاح مجتمعهم، وتوعيتهم بأهداف رعايتهم وتربيتهم الاجتماعية وتنقيفهم وتوسيع مداركهم وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة التي تساعد على تكوين المفاهيم والأفكار السليمة، وعلى تصحيح ما لديهم من مفاهيم وأفكار خاطئة، كانت في الماضي سبباً في انحراف سلوكهم وخطأ تصرفاتهم، وتساعدهم بالتالي على تعديل سلوكهم وتصحيح مسار حياتهم، وتحقيق تكيفهم وتوازنهم النفسي والاجتماعي، وإعادة تأهيلهم نفسياً واجتماعياً إذا لزم الأمر.⁽⁵⁵⁾

وأساس أسلوب التوجيه والإرشاد والنصح في المجتمع الإسلامي هو ما يأمر به الدين الإسلامي من تعاون وتضامن وتكافل وتناصح، وأمر د

بالمعروف ونهي عن المنكر، وموعظة حسنة، ودعوة إلى الله سبحانه في بساطة ولطف ورفق ويسر وصبر وحلم وأناة وإصلاح بين الناس.

ومن النصوص القرآنية الكريمة التي يستند إليها أسلوب التوجيه والإرشاد في الإسلام، قوله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ {آل عمران: 104} وقوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَا بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ {التوبة: 71} وقوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ {النحل: 125} وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ قَوْلًا مِّمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنَّنِي مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا تَسْتَوِي الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ {فصلت: 33-34} وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ {البقرة: 185} وقوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِّنْ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا تَفْضُوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ {آل عمران: 159} وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ {الحجرات: 10}.

فهذه الآيات القرآنية الكريمة هي من النصوص التي يستند إليها أسلوب التوجيه والإرشاد والوعظ والنصح، وإصلاح ذات البين، والدعوة إلى الله سبحانه، وهي أمثلة على سبيل المثال لا الحصر.

5- توفير القدوة الحسنة التي تضرب المثل الطيب في عقيدتها وتمسكها بدينها وفي أخلاقها وجميع تصرفاتها ومظاهر سلوكها، فتؤثر بمسلكها قبل تأثيرها بقولها، ويسبق عملها قولها، ويكون لحديثها معنى ومصداقية؛ لأنها تطبق على نفسها ما تنوي الدعوة إليه والأمر به قبل أن تدعو إليه الآخرين، وتأمّر به غيرها.

فالقُدوة الحسنة هي حق لمن تجري رعايتهم اجتماعياً من الأطفال والشباب وغيرهم، وغاية من غايات هذه الرعاية، ووسيلة من وسائلها في جميع الأوساط التي يتفاعل معها وفيها من تجري رعايتهم وتربيتهم وتوجيههم، الاهتمام بهم قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾

والإسلام مثلما يحث عن القدوة الحسنة، فإنه يحث - أيضاً - على الرفقة الصالحة والقرين الصالح، وينفر من الرفقة السيئة ورفقاء السوء، قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يَعَضُّ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا يَا وَيْلَتَى لَئِنِّي لَأُتْبِتِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا﴾ {الفرقان: 27-29}.

هذه بعض من أساليب الرعاية الاجتماعية في الإسلام، وهي تهدف في المقام الأول إلى السمو بالإنسان المسلم بشكل خاص، والسمو بالإنسانية على وجه العموم، واتباعها يمكن أن يتبوأ الإنسان مكانة مرموقة، يمكن على ضوئها أن تتحقق إنسانيته، وتسمو كرامته، فيكون بذلك إنساناً صالحاً ينتفع بحياته، ويسهم بفاعلية في نهضة ورقي مجتمعه.⁽⁵⁶⁾

المبحث الثالث: وازعية التغيير الاجتماعي في الإسلام ودورها في بناء المجتمع:

إن التغيير يعني في مجمل معانيه وأشكاله وشتى صورته، محاولة بناء الإنسان الفرد، وكذلك بناء المجتمع المتكون من الأفراد، بناءً صالحاً قائماً على الالتزام بالقيم الروحية والأخلاقية، بحيث يكون قادراً على سلوك المنهج الذي رسمه الله سبحانه، والذي يمكنه بالتالي من مؤسسات دولته على خير ما يكون كما يعني أن أي انحراف عن المنهج الإلهي، والخروج على تعاليمه والانحدار إلى مهاوي الرذيلة والضلال، سيؤدي بالتالي إلى تدهور أحوال المجتمع وانهيار نهضته ورفقيه.

وقد أكد القرآن الكريم أن نمو وازدهار وتنمية أحوال أية أمة أو سقوطها وانهيارها منوط بطبيعة التغيير الاجتماعي، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ {الرعد: 11} وقال جل ذكره: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ {الأنفال: 53}.

فهاتان الأيتان الكريمتان قد ربطتا التحول النهضوي والتنموي والاجتماعي مطلقاً لأية أمة من الأمم، في أنها لا تزدهر ما لم يغير أبنائها من بنائهم النفسي، بحيث يجعلهم قادرين على بناء التقدم والرقى، هذا البناء القائم على المثل العليا والقيم السامية التي تكفل سعادة أبناء تلك الأمة، واستقرارهم وطمأنيتهم وحريرتهم، حتى يستطيعوا أن يفكروا في تطوير أنفسهم، وتطور مجتمعهم نحو الأفضل والأمثل والأحسن.

وهذا يعنى أن التغيير الذي يشير إليه القرآن الكريم، كما يرى ديوسف القرضاوي، هو تغيير الإنسان ذاته من حال إلى حال، تغيير وجهته وأفكاره ومشاعره وأهدافه وطرائقه، وهذا هو التغيير الحقيقي؛ لأنه تغيير ينفذ إلى الروح والجوهر، ولا يقف عند الغلاف والمظهر.⁽⁵⁷⁾

إذن فمنطلق التغيير ينبغي أن ينطلق من داخل أنفسنا وبأيدينا نحن وبارادتنا في إعادة البناء الذاتي لأنفسنا، يرشد إلى ذلك ما جاء في القرآن الكريم في قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ {الرعد:11}.

فالتغيير في المجتمعات والأمم والأقوام ينطلق من أنها لا تتغير بأمر قذري سماوي، بل بجهد بشري أرضي، وهو جهد يتجه إلى الأنفس قبل كل شيء ليغير ما بها من نعوت رديئة فاسدة، إلى صفات طيبة صالحة.⁽⁵⁸⁾ وعلى هذا يمكن القول بأن التغيير البشري ليس رديفاً للتغيير القذري والأ تبادر السماء إلا بإيعاز من الأرض، وأن ما يحدث بالمجتمع إنما هو نتيجة لما هو بالأنفس.⁽⁵⁹⁾

ذائك منهجان علميان للتدبير في سنة التغيير التي جاء بها القرآن الكريم بتقديرها قذرياً وبشرياً، بترتيب الشروط والأولويات في الأنفس والأقوام، ترتيباً هو من الدقة والقانونية صنو متعلقات نواميس الطبيعة، وذلك بهدف إرشاد الوعي الإنساني إلى ضرورة العمل الإرادي بمقتضى السنن، وفي أعمالها بمحض الاختيار دليل التعبد الحر.⁽⁶⁰⁾

فالمنهج التغييرى لعلم الاجتماع الإسلامى، هو كما ذهب إليه د. البشير مغلى معيارى وموضوعى فى آن واحد، يستلم من الوحى الإلهى دون غضاضة من علميته⁽⁶¹⁾.

وقد أكد القرآن الكريم أن السبيل الذى يجد فيه بنو الإنسان، أفراداً وجماعات القيم الخالدة والمثل العليا السامية، ويجدون فيه التشريع الذى يضمن سعادتهم ويمكنهم من إعمار الأرض، وإقامة نهضة تنموية، والذى يجب أن يغيروا ما بأنفسهم وفق توجيهاته وحدوده وأهدافه من أجل تحقيق ذلك، إن السبيل إلى ذلك هو المنهج الإلهى الذى جاء به الرسل والأنبياء من عند الله، كل بما يلئم عصره، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاَهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْهِمْ مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَاءَ مَا يَحْمَلُونَ﴾ {المائدة: 67-68} وقال تعالى: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ {المائدة: 70}.

ولما كان سيدنا محمد(ﷺ) خاتم الأنبياء والمرسلين، ودعوته خاتمة الرسالات الإلهية، لذا كان التشريع الذى جاء به من عند الله سبحانه فى القرآن الكريم، هو التشريع الخالد الذى يواكب التطور الإنسانى إلى يوم القيامة، قال تعالى: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ وَمَا اخْتَلَفَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ وَمِن يَكْفُرْ بِآيَاتِ اللَّهِ فَإِنَّ اللَّهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ﴾ {آل عمران: 19} وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ {آل عمران: 85}.

ذلك حسب ما يبدو هو دور الدين فى قيام نهضة الأمم ورفقيها، والإسلام أحدث صورة متكاملة فيه، فى وقت بدأ الدين يعرف وثبة جديدة فى ضروب الوعي العالمى المتفجر عبر التجارب البشرية المريرة على مستوى الذهنيات والقناعات، وربما أضحت ضرورته الحتمية وشيكة على مستوى

الأنظمة والمدنيات لدى أوساط غربية شتى.⁽⁶²⁾

وبما أن البناء النفسي الصالح، القائم على التغيير المتمثل في كبح جماح النفس الأمارة بالسوء، وانتزاع النعوت الرذيلة منها، وغرس الفضائل والقيم والمثل العليا بدلاً منها، بما أن ذلك البناء يتطلب مغالبة النفس، والوقوف ضد شهواتها الحيوانية الدافعة إلى الفساد والانحطاط، وبما أن المغالبة مكابدة والمكابدة تتطلب دافعاً قوياً يقهر النفس ويحملها على تحملها، لذا نرى أن القرآن الكريم أهتم بتربية هذه الدوافع التي تدفع بالنفس إلى تكاملها الإنساني، وتغيير بنائها الاجتماعي نحو الأفضل، كما أهتم -أيضاً- بغرس الوازع الذي يمنع النفس من الانحدار باتجاه مهاوي الرذيلة، وإلى التغيير الذي يؤدي بها إلى سقوط وانهايار بنائها النفسي المؤدي إلى انهيار قيمها ومثلها، والوازع المانع من الانزلاق نحو أسافل السلوكيات هو ذلك الالتزام النابع من داخل النفس والشعور الواعي المرافق له، وهما اللذان يجعلان الإنسان المسلم يتحرك بإيجابية باتجاه فعل الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قياماً بواجب عقيدة ملزمة، وإعمالاً لشروط إيمان ثابت، وتصديقاً لمسلك أخلاقي مخصوص فالضرورة الأخلاقية التي تنطوي عليها الوازعية، والنبض الذي يحرك الحاسة الخلقية إنما هو في الحقيقة إلحاح على مثال أعلى عملي يتطلب حقه في الوجود الفعلي.⁽⁶³⁾

وجعل الإسلام على رأس جملة هذه الدوافع الرغبة في ما عند الله سبحانه من الثواب للمتقين الصالحين، والخلود في نعيم الحياة الأخرى، وتزهيده فيما تضم هذه الحياة الدنيا من متع زائلة، إذا كان المنكر والبغي والحرام والطريق غير المشروع سبيلاً إليها، قال تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ {العنكبوت: 64} وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَانْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً وَيَدْرءُونَ بِالْحَسَنَةِ السَّيِّئَةِ أُولَئِكَ لَهُمْ عُقْبَى الدَّارِ جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ ءَابَائِهِمْ وَأَزْوَاجُهُمْ وَذُرِّيَّاتُهُمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ

كُلِّ بَابٍ ﴿الرعد: 22-23﴾.

كما أكد القرآن الكريم على الوازع الرئيسي الذي يكبح جماح النفس ويصدها عن هواها حتى لا تنحدر، فتتحدّر معها قيمها وبنائها الاجتماعي، وهذا الوازع هو تقوى الله سبحانه وعدم مخالفة أحكامه وأوامره ونواهيه، وبيان ما أعدّه للمكذّبين الضالين من عذاب أليم، قال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ {آل عمران: 102} وقال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَىٰ وَءَاتَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ {النازعات: 37-39}. وقال عزّ من قائل: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيُّهَا الضَّالُّونَ الْمُكذِّبُونَ لَأَكُلُونَ مِنْ شَجَرٍ مِّنْ زُفُورٍ فَمَا لِيُونِ مِنْهَا الْبُطُونَ فَشَارِبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْحَمِيمِ فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ هَذَا نُزِّلُهُمْ يَوْمَ الدِّينِ﴾ {الواقعة: 51-56}.

وتجد هذه الوظيفة النوعية للوازعية خير تعبير خارجي عنها في ركيزتي التغيير الاجتماعي البناء، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أرقى الوازعات في تاريخ الأخلاق والأمم.⁽⁶⁴⁾

ولاسبيل البتة إلى إنكار مدى نجاعة هذه الوازعية الرائدة، حين حولت من قبل خامات الجاهلية الصماء إلى عجائب الإنسانية، والرعاة البدو الحفاة إلى قادة فاتحين وقضاة عادلين، ودعاة حضارة عالميين.⁽⁶⁵⁾

مما تقدم يتبين أن التغيير يبدأ من أفراد المجتمع أولاً ومن ذواتهم، فإذا كان هذا التغيير نحو الأحسن والأفضل، فالحسن سيأتي بإذن الله سبحانه ولا مرد له وإذا كان باتجاه الأسوأ، فسيسوء حالهم وفق سنة الله سبحانه في خلقه. فالله سبحانه لا يغير من أحوال الأفراد والأمم إلا بقدر تغييرهم لأحوالهم ولا نعتقد بأن الله يذهب بنعمة أنعمها على عباده إلا بسبب فساد في نفوسهم وتغييرهم وانحذارهم نحو هاوية الضلال، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ {الصف: 5}.

فالتغيير يجب أن يبدأ بالنفس وبالتفكير، والعمل على التخلص مما يعلق بها من الرذائل والنقائص، ذلك أن الله جلت قدرته، لا يغير من حال فرد أو حال

قوم إلا بقدر تغييرهم لأحوالهم وأوضاعهم.

الخاتمة:

مما تقدم يمكن لنا أن نثبت ما يأتي:

- 1- إن التغيير الاجتماعي في الإسلام مرتبط بالبناء النفسي والاجتماعي لأبناء أي مجتمع، أو أية أمة، فإذا كان هذا البناء قائماً على أساس سليم من الإيمان بالله تعالى، والتخلي بالمثل العليا والقيم السامية، مع الالتزام بأحكام وتعاليم الشرع الإلهي، فإنه سيته نحو الأحسن والأفضل، أما إذا تغيرت النفوس واتجهت نحو الأسوأ، فسينهز بناؤها، مما ينتج عنه انهيار كل شيء في الحياة والمحيط الاجتماعي.
- 2- إن مفهوم التركيب الاجتماعي يتضمن التنظيم الشامل للعناصر والوحدات التي يتكون منها المجتمع الإنساني، وهذا المفهوم قد يرسى أرضية مشتركة، يمكن من خلالها إبراز المبادئ التي تتحكم في التنظيم التركيبي والقوة المؤثرة في تلك المبادئ.
- 3- هناك نظرة فلسفية وأخلاقية ترى أن ظاهرة الرق والتمايز في بنية المجتمع البشري أمر طبيعي، ومن بين ممن تناولوا هذا الجانب أفلاطون والذي يقر التمايز الاجتماعي، ولكنه لايعزوه إلى أساس طبيعي، وإنما يتذرع بالأساس الطبيعي لتبرير استمرار التمايز وبقاء تقسيم العمل بحسب الملكات الإنسانية بينما أرسطو لا يرى أن الرق والتمايز لا يكون إلا على مستوى الدولة، باعتبار أن تركيبة الدولة عنده هي عبارة عن طبقات، أما عن علاقة الدولة بالفرد فهي علاقة تكاملية، رغم أنه يستبعد رق الحروب؛ لأن هذا النوع لا يستند إلى أسس طبيعية.
- 4- لرجال الدين المسيحي موقف من مسألة المساواة بين الناس؛ لأن الناس ينحدرون من أصل واحد، أو يرجعون لأصل واحد، حتى ساد الاعتقاد بينهم أن المساواة التي بشرت بها المسيحية هي مساواة في يوم القيامة، بينما المساواة الدنيوية هي شيء غير ذي بال، وهذا ما طالب به روسو، ورأى أنه السند

الفكري للمطالبة بالمساواة والتكافؤ في الحريات العامة والحقوق المدنية بين الناس، في الوقت الذي ذهب فيه مونتسكيو أن الناس يولدون متساوين، وبذلك نراه يفند ما ذهب إليه أرسطو من كون الرق له أساس طبيعي، وإنما مرده وضع الطبيعة وحال الأقاليم الجغرافية هو الذي يفرض الرق على بعض الناس.

5- أما اليهود فإنهم ينظرون إلى المجتمع البشري على أنه ينقسم إلى قسمين: يهود وغير يهود، وأن لليهود قوامة على سائر البشر، الأمر الذي رسخ هذا الاعتقاد، ومهد لظهور ايديولوجية لحركة عنصرية غاية في الدهاء، وهي الحركة الصهيونية والتي تعمل بكل قواها من أجل تحقيق سيادة الصهيونية على العالم أجمع.

6- أما الحياة في المجتمع الذي أوجده الإسلام، ورعاه وخص أفراده وجماعته بالتوجيه والتربية والتشريع، ليكون مجتمعاً فاضلاً، فلم تكن الحياة فيه متكونة من طبقات أو فئات أو طوائف؛ لأنها حياة تستند إلى عدد من الروابط، بدءاً بالأسرة وانتهاء بالأمة وذلك من أجل بناء مجتمع فاضل متين الجوانب ومتماسك الأركان.

7- إن الإسلام ينظر إلى المجتمع كنظرته للفرد، والذي لاتصلح أحواله إلا باقامة توازن وتكامل في الالتزام بالعقيدة، والتحلي بالأخلاق الفاضلة ومراعاة أداء العبادات والشعائر الدينية التي أقرها الإسلام وأمر الله سبحانه عباده العمل بها.

8- للإسلام أساليبه في الرعاية الاجتماعية والتي من أبرزها:

- توفير القدر الضروري على الأقل من المتطلبات الحياتية للإنسان.
- تأكيد روح العدالة الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع ومكوناته وتوزيع الثروات بقسط وعدالة، بحيث ينال الأفراد والأسر ما يؤمن متطلبات عيشهم الكريم، وعيش ذويهم.
- التأكيد على أساليب الوقاية في مواجهة المشكلات التي تعترض الإنسان الفرد.
- توجيه وإرشاد الأسر وأفراد المجتمع وجماعته لما فيه خيرهم وصلاحهم.

- إن التغيير الإيجابي ينبغي أن يبدأ من أفراد المجتمع أولاً، ومن إرادتهم، فإذا كان هذا التغيير نحو الأحسن والأفضل، فالحسن سيأتي بإذن الله تعالى وعونه ولا مرد له، وإذا كان نحو الأسوأ، فسيسوء حالهم وتضطرب حياتهم.
- فإن الله سبحانه لا يغير من أحوال الأفراد والأمم إلا بقدر تغييرهم لأحوالهم وأنماط حياتهم، ولا يذهب الله بنعمة أنعمها على عباده، إلا بسبب فساد نفوسهم وتغييرهم وانحدارهم نحو هاوية الضلال.**
- فالتغيير يجب أن يبدأ بالنفس والتفكير والسلوك، والعمل على التخلص مما يعلق بالنفس من الرذائل والنقائص، فإن الله سبحانه لا يغير من حال قوم إلا بقدر تغييرهم لأحوالهم وأوضاعهم.**

الهوامش والإحالات:

- * القرآن الكريم، براوية حفص عن عاصم.
1. جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري ابن منظور، لسان العرب، طبعة دار المعارف، مصر، مادة (غير)
 2. المرجع السابق، مادة (غير)
 3. محمد البشير الهاشمي مغلي، وازعية التغيير في الإسلام، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الزاوية - ليبيا - 1998م، ص18
 4. المرجع السابق، والصفحة نفسها.
 5. ماكفير، شارلز بيدج، المجتمع، ترجمة، سيد محمد العزاوي وآخرون، مكتبة النهضة بالاشتراك مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، 1971م، الجزء الثاني.
 6. دينكن ميتشيل، معجم علم الاجتماع، ترجمة ومراجعة، إحسان محمد الحسن، ط1، دار الطليعة، بيروت، 1981م، ص215
 7. المرجع السابق، ص217
 8. المرجع السابق، والصفحة نفسها.
 9. المرجع السابق، والصفحة نفسها.
 10. اندريه جوسان، طبقات المجتمع، ترجمة دبسيد محمد بدوي، دار سعد، القاهرة، ص15
 11. غريب محمد سيد أحمد، الطبقات الاجتماعية، تقديم وتحليل، محمد عاطف غيث، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ج1، ص3-4
 12. المرجع السابق، ج1، ص149
 13. بيار لاروك، الطبقات الاجتماعية، ترجمة جوزيف عبود كبه، ط1، منشورات عويدات، بيروت، 1973، ص38
 14. أفلاطون، جمهورية أفلاطون، دار القلم، بيروت، ص55
 15. المرجع السابق، ص56.

16. المرجع السابق، ص57.
17. المرجع السابق، الصفحة نفسها.
18. المرجع السابق، ص ص76، 109.
19. أرسطو طاليس، السياسة، ص91، نقلاً عن، عبد الجبار أحمد عبيد السبهاني، الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام، رسالة ماجستير مقدمة إلى جامعة بغداد - العراق، 1985م، ص116.
20. المرجع السابق، ص93، نقلاً عن، الاستخلاف والتركيب الاجتماعي، ص116.
21. المرجع السابق، نقلاً عن نفس المرجع، والصفحة نفسها.
22. المرجع السابق، ص94، نقلاً عن نفس المرجع، ص117.
23. المرجع السابق، ص97، نقلاً عن نفس المرجع، والصفحة نفسها.
24. المرجع السابق، ص ص103، 102، 101، نقلاً عن نفس المرجع، والصفحة نفسها.
25. المرجع السابق، ص104، نقلاً عن نفس المرجع، والصفحة نفسها.
26. أسعد زروق، التلمود والصهيونية، سلسلة كتب فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1970م، ص ص113-114، 192-114.
27. محمد خليفة التونسي، الخطر اليهودي، بروتكولات حكماء صهيون، دار الكتاب العربي، القاهرة، 1951م (نصوص البروتوكولات).
28. العهد الجديد، رسالة بولس إلى أهل غلاطية، الإصحاح 3، ص ص28-29.
29. عبد الجبار أحمد عبيد السبهاني، الاستخلاف والتركيب الاجتماعي في الإسلام، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة بغداد - العراق، 1985، ص119.
30. المرجع السابق، ص71.
31. جان جاك روسو، أصل التفاوت بين الناس، ترجمة بولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت، 1972، ص26.
32. المرجع السابق، ص ص27-28.
33. المرجع السابق، ص34.

34. المرجع السابق، ص 11.
35. المرجع السابق، ص 27.
36. المرجع السابق، ص ص 74-75.
37. المرجع السابق، ص 108.
38. جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، ترجمة عبد الكريم أحمد، دار سعد ، القاهرة، ص 82.
39. مونتسكيو، روح الشعائر، ترجمة عادل زعيتر، دار المعارف، القاهرة، 1953م، المجلد الأول، ج3، ص 356.
40. المرجع السابق، المجلد الأول، ج3، ص 357.
41. المرجع السابق، المجلد الأول، ج3، ص 358.
42. المرجع السابق، المجلد الأول، ج3، ص 354.
43. المرجع السابق، المجلد الأول، ج3، ص 355.
44. المرجع السابق، المجلد الأول، ج3، ص 353.
45. رواه البخاري ومسلم، وأبوداود والترمذي، وأحمد، عن ابن عمر.
46. رواه مسلم، وأصحاب السنن الأربعة، وأحمد، عن أبي سعيد الخدري.
47. رواه مسلم، وأحمد، عن النعمان بن بشير.
48. رواه البخاري والترمذي، وأحمد، عن النعمان بن بشير.
49. أحمد الشرباصي، بين الدين والدنيا، ص ص 109، 110، و أبو الأعلى المودودي، نظام الحياة في الإسلام، ص 16. نقلاً عن د.محمد الزحيلي، وظيفة الدين في الحياة وحاجة الناس إليه، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس- ليبيا، ط2، 1999م، ص 87.
50. د.محمد الزحيلي، وظيفة الدين في الحياة وحاجة الناس إليه، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس- ليبيا، ط2، 1999م، ص 89.
51. المرجع السابق، ص 91.

52. د. عمر محمد التومي الشيباني، دراسات في التربية الإسلامية والرعاية الاجتماعية في الإسلام، دار الحكمة، طرابلس - ليبيا، 1992م، ص322.
53. المرجع السابق، ص323 .
54. المرجع السابق، ص327.
55. المرجع السابق، ص ص328-329.
56. المرجع السابق، ص ص334-335.
57. د. يوسف القرضاوي، الحل الإسلامي فريضة وضرورة، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، 1974م، ص ص 20-21.
58. د. يوسف القرضاوي، الصحة الإسلامية وهموم الوطن العربي والإسلامي، ط2، مكتبة رحاب، الجزائر، 1989م، ص171.
59. وازعية التغيير الاجتماعي في الإسلام، مرجع سابق، ص324.
60. المرجع السابق، ص330.
61. المرجع السابق، ص326.
62. المرجع السابق، ص328.
63. د. محمد عبدالله دراز، دستور الأخلاق في القرآن، تعريب وتحقيق وتعليق، د. عبدالصبور شاهين، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة السربون - فرنسا، طبعة مؤسسة الرسالة، بيروت، 1947م ص60.
64. وازعية التغيير الاجتماعي في الإسلام، مرجع سابق، ص327.
65. المرجع السابق، ص328.
